الأمم المتحدة

A/C.3/64/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
8 December 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بنك ..... (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-55369 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/64/38)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع)

(A/64/79-E/2009/74؛ A/64/151 و 152 و 164 و 190 و 342)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع) (A/64/218)

١ - **السيدة شينوهارا** (اليابان): قالت إن بلدها يعمل على إنشاء مجتمع المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة على أساس المبادئ والصكوك المعترف بها دولياً. وإنه من الأهمية بمكان تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في كل مرحلة من مراحل أنشطة الأمم المتحدة. وأضافت أن اليابان تدعم إنشاء كيان جنساني جديد والتأكيد على ضرورة تجنب الازدواجية والتجزئة وتعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالعنف الجنسي والنزاع المسلح ودعم مشاركة المرأة في عملية بناء السلام.

٢ - ومضت قائلة إن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فحصت تقرير اليابان الدوري السادس في تموز/يوليه ٢٠٠٩، مرحبة بالخطوات الإيجابية كتعيين وزيرة لشؤون المساواة بين الجنسين، ومشيرة إلى مجالات يلزم فيها إحراز مزيد من التقدم، كمشاركة المرأة في عملية صنع القرار. وأضافت أن هناك حاليا ١١,٣ في المائة من أعضاء مجلس النواب من النساء وهي أعلى نسبة تحققت حتى الآن.

٣ - وقالت إن الاستعراض الذي يجري كل خمسة عشر عاماً بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجينغ سيتم الاضطلاع به في الدورة القادمة للجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٠. واستجابة للدورة السابقة، عقدت اليابان، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ندوة لمناقشة أعمال الرعاية غير المجدية. وستغتنم اليابان الذكرى السنوية كفرصة لتجديد التزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤ - **السيدة روفيروسا** (المكسيك): تكلمت بالإنابة عن مجموعة ريو، فدعت الدول إلى المشاركة على أعلى مستوى في الدورة القادمة للجنة وضع المرأة وتأكيد التزامها التام بإعلان ومنهاج عمل بيجينغ. وأشارت إلى أن الحملة التي يقودها الأمين العام بنجاح ''متحدون لإنهاء العنف ضد المرأة'' يمكن أن تسهم في تنسيق الإجراءات التي تتخذها في هذا الشأن الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام.

٥ - وأشارت إلى أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عاملان رئيسيان للتنمية الاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن الجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار وفي الخدمة العامة بما في ذلك على أعلى مستويات الحكومة وفي القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ينبغي أن تظل أولوية وطنية ودولية.

٦ - وقالت إن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو يسنون قوانين بشأن المساواة بين الجنسين. كما تشارك آلياتهم المؤسسية للنهوض بالمرأة في تصميم السياسات العامة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية. وأضافت أنه يجب على المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو دعم البرامج الوطنية لمساواة المرأة بالرجل وتمكينها، كما ينبغي اتخاذ إجراءات محددة على جميع المستويات لمنع العنف ضد المرأة واستئصاله. وأشارت إلى أن بلدان الأمريكتين ومنطقة الكاريبي كانت رائدة في استحداث الصكوك والآليات في هذا المجال.

٧ - واستطردت قائلة إن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي أنشأت مرصداً للمساواة بين الجنسين وآليات دون إقليمية للمرأة، من بينها مجلس وزراء أمريكا الوسطى لشؤون المرأة. وأسهمت في وضع أجندة واسعة لقضايا المرأة في المنطقة. وأضافت أن الدورة الحادية عشر للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ستُعقد في البرازيل في عام ٢٠١٠، الذي يتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة عشر لمنهاج عمل بيجينغ. وسيكون أحد المواضيع الرئيسية للمؤتمر تكافؤ الفرص في التنمية الاقتصادية وآثار الأزمتين الاقتصادية والمالية على المساواة بين الجنسين.

٨ - وأشارت إلى أنه سيتم الاحتفال باليوم الدولي للمرأة الريفية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأضافت أن المرأة الريفية بما في ذلك السكان الأصليين في كثير من الدول الأعضاء في مجموعة ريو تمثل جزءاً كبيراً من السكان، وقد قدمت مساهمة كبيرة إلى التنمية. ومع ذلك، لا تزال المرأة الريفية تواجه تحديات واسعة في جميع أنحاء العالم. وعلى المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لتمكينها.

٩ - وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة نفَّذ أنشطة هامة بشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأضافت أن أية منهجية معتمدة لتخصيص الموارد للمكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي للمرأة يجب أن تتضمن مؤشرات محددة للنهوض بالمرأة وتمكينها. وأخيراً، تأمل مجموعة ريو في استمرار المشاورات البنَّاءة للإعداد لهيكل جنساني جديد. كما أن أعضاءها ملتزمون بضمان المساواة للمرأة وتمكينها حيث أنه من المستحيل التغلب على نقص التنمية والاستبعاد الاجتماعي مع استمرار تكريس الفروق الجنسانية.

١٠ - **السيدة إليس** (أستراليا)، تكلمت باسم منتدى جُزر المحيط الهادئ، فقالت إن لجنة الأمن الإقليمي التابعة للمنتدى ناقشت مؤخراً العنف الجنسي والعنف الجنساني. وأضافت أن ذلك العنف يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان مما يسبب أذى كبيراً للمرأة ويحد من مشاركتها المجتمعية وفي الاقتصادات الوطنية المجهدة ويقوض الجهود المبذولة لإنهاء الفقر في المنطقة. وأشارت إلى أن زيادة الوعي بالصلة بين تمكين المرأة اقتصادياً والسلام والأمن خطوة ضرورية للقضاء على العنف الجنسي.

١١ - ومضت قائلة إن المنتدى عزز تصميمه على إنهاء الاتجاهات والمواقف المتساهلة إزاء العنف الجنسي ووضع العنف الجنسي والجنساني على جدول الأعمال السياسي. كما رحبت بالجهود المبذولة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية لمعالجة تلك المسألة. ودعت منظومة الأمم المتحدة لتعزيز تصميمها على جمع بيانات قائمة على أساس الأدلة لدعم التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني.

١٢ - وقالت إن المنتدى يرحب بالجهود المبذولة لإنشاء كيان جنساني جديد وبالالتزام بإشراك المرأة في بناء السلام والتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع. كما أنه لا يمكن التغاضي عن الرأي الذي تعتنقه بعض الحكومات وعدد من الأفراد العسكريين بأن العنف الجنساني نتيجة ثانوية للحرب. ويجب على جميع الدول إنشاء مؤسسات قضائية وأمنية لمنع العنف الجنسي والجنساني المرتكب في حالات النزاع ومقاضاته.

١٣ - **السيد سيال** (باكستان): قال إنه على الرغم من أوجه التقدم التكنولوجي والتنمية البشرية، لا تزال المرأة تعاني التمييز والاستبعاد من حيث الأعمال والائتمان وأسواق رأس المال والخدمات الأساسية. وعملها غالباً غير نظامي وغير قابل للقياس وبأجور زهيدة وقدراتها غير مستغلة تماماً، رغم مشاركتها في البقاء الاقتصادي لأُسرتها المعيشية الفقيرة وفي المدخل الاقتصادي العام.

١٤ - وأضاف قائلاً إن إعلان ومنهاج عمل بيجينغ ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين ما زالا يشكلان إطار السياسات الهادية لجميع الدول. غير أن التقدم المحرز لتحقيق هدفين من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالمرأة لا يزال بطيئاً. كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد فاقمت من تأنيث الفقر. ويشكل العنف ضد المرأة عائقاً رئيسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة. وينبغي تحقيق ضروب التعاون بين الكيان الجنساني الجديد والعملية الحكومية الدولية من أجل الاتساق على نطاق المنظومة.

١٥ - وأشار إلى أن دستور باكستان يكفل لجميع المواطنين المساواة أمام القانون، وتشارك المرأة في جميع مناحي الحياة. وقد انتخبت باكستان أول امرأة في العالم الإسلامي كرئيسة للوزراء واختارت أول امرأة في جنوب آسيا لتكون رئيسة للجمعية الوطنية. وتشكل المرأة ١٧ في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ و ٢٢,٥ في المائة من أعضاء مجلس النواب.

١٦ - وقال إن مبادرات باكستان للقضاء على الاستغلال والتمييز ضد المرأة تشمل اعتماد قانون حماية المرأة؛ وبرنامج دعم النساء رئيسات الأُسر المعيشية؛ ووضع خطة عمل إصلاح جنسانية تركز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وبرنامج لتنمية الشباب يقدم تدريباً مدفوع الأجر لصغار السن، لا سيما الفتيات. وتم إنشاء خلية معنية بالجرائم الجنسانية، ولا يوجد أي سماح بالعنف ضد المرأة. كما يجري توسيع المراكز وأماكن الإيواء المعنية بالمرأة، وستنظر الجمعية الوطنية قريباً مشروع قانون للحماية من التحرش في أماكن العمل. ويساهم القطاع الخاص إلى جانب وسائط الإعلام في تعزيز التوعية بحقوق المرأة.

١٧ - وأردف قائلاً إنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلا من خلال التعاون الدولي والشراكات العالمية. ويلزم توفير الموارد المالية من أجل تعليم المرأة والنهوض بالصحة وإيجاد الوظائف والأعمال ليتسنى القضاء على التفاوتات بين الجنسين. وينبغي أن يفي المجتمع الدولي بالتزامه بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن يقدم التخفيف من عبء الدَيْن ويفتح الأسواق لإتاحة الفرص للنساء.

١٨ - **السيد بشير** (العراق): قال إن دولة العراق الجديدة أُسست على المساواة في الحقوق والواجبات، وإن حماية حقوق المرأة محورية في استراتيجية البلد الوطنية. كما أُنشئ العديد من المؤسسات الوطنية لزيادة الوعي لدى النساء وتثقيفهن بشأن حقوقهن. وتعتزم الحكومة أيضاً إنشاء مركز وطني لحماية المرأة العراقية من العنف، وسيخضع ذلك المركز للإشراف المباشر لرئيس الوزراء، فضلاً عن تقديم المساعدة والتوجيه للنساء. وقامت الحكومة بحملات في وسائط الإعلام لزيادة التوعية بشأن ختان الإناث وجرائم الشرف بغية تجريمهما ووضع حد لهاتين الظاهرتين. وفرضت مواد تشريعية جديدة عقوبة السجن على الزواج بالإكراه والاتجار بالبشر، لا سيما النساء.

١٩ - وأضاف قائلاً إن تعزيز تمكين المرأة يتجلى جيداً في إقرار العراق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطة عمل القاهرة، ومنهاج عمل بيجينغ، والأهداف الإنمائية للألفية، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد أظهرت المرأة العراقية شجاعة وقدرة عظيمتين في مواجهة الإرهاب والعنف. كما شاركت في الانتخابات وفي صياغة الدستور بفضل المناصب العامة التي شغلتها بعد الانتقال من القهر إلى الحرية والديمقراطية. كما أن مَنْح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من جوائز الشجاعة النسائية الدولية لامرأة عراقية في عام ٢٠٠٨، دليل على شجاعة وإقدام نساء هذا البلد.

٢٠ - وأشار إلى أن دستور العراق الجديد هو أكثر الدساتير تقدماً في المنطقة من حيث دعم حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة، وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، ومنع التمييز بسبب الجنس وضمان الإسكان المناسب والدخل الملائم للمرأة. كما يدعو لتحديد نسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة لعضوية الإناث في البرلمان ومعدل يتجاوز ٣٠ في المائة في كردستان العراق. وتشغل المرأة حالياً ثلاث حقائب وزارية. وعلاوة على ذلك، تكفل قوانين عديدة حقوق المرأة في مجالات الأُسرة والعمل والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، وتعزز أيضاً دور اللجنة الوطنية رفيعة المستوى للنهوض بالمرأة العراقية من خلال إنشاء آلية لمتابعة الاستراتيجيات الوطنية طبقاً لإعلان ومنهاج عمل بيجينغ.

٢١ - وقال إنه من الدلائل الواضحة على أوجه التقدم التي تحققت في حقوق المرأة في العراق الجديد، إلغاء الحظر على سفر المرأة العراقية بدون أحد أقربائها من الذكور؛ وزيادة عدد النساء العاملات في الخدمة الأجنبية؛ والحلقات الدراسية التي عُقدت في مختلف المؤسسات لزيادة الوعي بشأن القضايا الجنسانية وتمكين المرأة وغيرهما من القضايا المتعلقة بالمرأة. وأشار أخيراً إلى أن شعب العراق في حاجة إلى الدعم من جانب الدول والمنظمات الإقليمية والدولية للاستمرار في تحسين الأمن وبناء المجتمع العراقي، بما في ذلك ما يتعلق بالمرأة، وأعرب عن امتنان حكومته لجميع أولئك الذين ساعدوا العراق.

٢٢ - **السيدة ساباغ** (شيلي): قالت إن وفدها يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ بعض التوصيات الواردة في الدراسة المتعمقة للأمين العام الصادرة في عام ٢٠٠٦ بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122 و Add.1). وأضافت أن اعتماد مجلس الأمن القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، يعكس تصميماً جديداً على معالجة تلك المسائل. وأعربت عن دعم بلدها لجميع الجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والصكوك ذات الصلة بشأن العنف الجنسي ضد الأطفال وأوصت بضرورة مشاركة المرأة في مائدة التفاوض في عمليات السلام.

٢٣ - وأضافت قائلة إن شيلي، إدراكاً منها بدور المرأة كعامل من عوامل التغيير وبناء السلام، أطلقت خطة عمل وطنية للامتثال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وهي استراتيجية رائدة في أمريكا اللاتينية تشمل تدابير لحماية المرأة في حالات النزاع المسلح وحوافز لمشاركتها في عملية السلام. ورحبت بزيادة التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التدابير الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

٢٤ - وأشارت إلى أن هدف الحد من الوفيات النفاسية، وهو من الأهداف الإنمائية للألفية، كان الأقل تقدماً. ومؤشرات شيلي في هذا المجال جيدة ويشارك البلد في حملة تعاون أُفقي إقليمي للحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال في الفئات الضعيفة. وأضافت أنها تشاطر وفد المكسيك القلق الذي أعرب عنه من أن أية منهجية لتخصيص الموارد للمكاتب الإقليمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ينبغي أن تنشأ بالتشاور مع بلدان المنطقة وأن تشمل مؤشرات تعكس واقع المرأة في المنطقة. كما أن شيلي تتطلع إلى وجود تقرير شامل عن الاتساق على نطاق المنظومة وتدعم الجهود المبذولة لمراعاة تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة.

٢٥ - وأضافت قائلة إن حكومتها تنفذ جدول أعمال للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ يدعم تحقيق المساواة بين الجنسين. وتشمل المبادرات إنشاء معاش تقاعدي أساسي لربات

البيوت مع تقديم منح للأُمهات؛ والتوسع في مرافق الحضانة، وزيادة الحد الأدنى لأجور العاملات في الخدمة المترلية، وتوفير مراكز وأماكن إيواء للنساء ضحايا العنف المترلي.

٢٦ - **السيدة زهانغ دان** (الصين): قالت إن الأزمة المالية الحالية طرحت تحديات رهيبة للمساواة بين الجنسين ولتمتع المرأة بالحقوق الأساسية كالصحة والعمل والتعليم. وأضافت إنه يجب على المجتمع الدولي صياغة سياسات وبرامج تتضمن مراعاة المنظور الجنساني وأخذ آراء المنظمات النسائية في الاعتبار.

٢٧ - وطالبت بأن تقوم الأمم المتحدة بدور أكبر في الاستجابة للأزمات وتعزيز المساواة بين الجنسين. كما يجب على المجتمع الدولي زيادة مساعداته المقدمة للبلدان النامية لمساعدتها على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وضمان الحقوق والمصالح الأساسية للنساء والأطفال. وأعربت عن ترحيب الصين بالقرار الداعي إلى إدماج هيئات الأمم المتحدة المعنية بقضايا الجنسين في كيان جديد مركَّب. كما ينبغي أن يؤدي الإصلاح في مجالات كالحوكمة والتمويل إلى إحراز تقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٨ - وقالت إن الصين أدمجت تنمية المرأة في خطتها الإنمائية الوطنية الشاملة وتعمل على منع العنف المترلي، واختطاف النساء والأطفال والاتجار بهم ودعم حقوق الإنسان. كما بُذلت جهود لتعزيز عمالة المرأة وقيامها بمشاريع خاصة بها وتقديم الدعم للمرأة الريفية، وضمان حقوق المرأة ومصالحها، بما في ذلك القضاء على العنف ضد المرأة. وتقدم المؤسسات الصينية مساهمات كبيرة، ومن بينها محاكم حماية الحقوق ومراكز تقديم المعونة القانونية للمرأة ومراكز شكاوى العنف المترلي، وأماكن إيواء النساء.

٢٩ - **السيد شيدياأوسيكو** (زمبابوي):قال إن التدابير الشاملة لتأمين المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان للمرأة، بما يتفق مع الأُطر القانونية والدولية، تحظى بأهمية فائقة. ومن ثم فإن زمبابوي تدعم إعلان ومنهاج عمل بيجينغ ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. كما أنها أعطت بصفة خاصة أولوية للهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية ووضعت سياسات وبرامج للمساعدة على تحسين أوضاع النساء والفتيات. وأضاف أن تنفيذ الصكوك الدولية الملزمة كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والصكوك الإقليمية ومن بينها بروتوكول الاتحاد الأفريقي لحقوق المرأة، حاسمة في المساعدة على تمتع المرأة بحقوقها بالكامل وممارستها على قدم المساواة.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن التزام زمبابوي بالنهوض بالمرأة وتمكينها واضح من خلال اعتمادها في عام ٢٠٠٠ سياسة جنسانية وطنية لتعزيز مراعاة تعميم المنظور الجنساني، وتقديمها مؤخراً تقريرها الموحد بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما سَنَّت قوانين لتعزيز الوضع القانوني للمرأة وحماية حقوقها في الميراث وتجريم النقل المتعمد لفيروس متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز والاغتصاب في إطار الزواج وتوسيع نطاق حقوق الأُمومة وتكافؤ فرص التوظيف. كما اعتمدت الحكومة عام ٢٠٠٧ قانون مكافحة العنف المترلي لحماية الناجين من العنف الجنساني واستخدمت نهجاً متعدد القطاعات للتصدي لهذه المشكلة يضم مختلف أصحاب المصلحة.

٣١ - وأشار إلى أن بلده لا يزال يواجه عقبات في الحصول على البيانات وإنشاء مكتب إحصائي فعال وكفؤ لتتبع العنف المترلي. وبالتالي، ينبغي أن تقدم الأمم المتحدة إلى جانب المانحين الموارد اللازمة والتدريب المطلوب لتعزيز جمع البيانات وإجراء التحليلات. وأضاف أن زمبابوي تقود

عملية تشاورية لوضع قانون وطني يمنع الاتجار بالنساء والأطفال. ولاحظ مع القلق أن عدداً من الضحايا كانوا من النساء المهاجرات، وأهاب بالأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة العمل على زيادة التوعية وإنشاء شراكات وتعاون جديدين في هذا المجال.

٣٢ - وقال إن التقاء الأزمتين المالية والاقتصادية بأزمتيّ الوقود والغذاء وتغير المناخ، فاقم كثيراً من أوجه عدم المساواة والتمييز فيما يتعلق بالمرأة، لا سيما تلك التي تعيش في المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، تسعى حكومته إلى تعزيز مشاركة المرأة في قطاعات رئيسية للاقتصاد، كالتعدين والزراعة والصناعة والتجارة، بما في ذلك إنشاء حصة للمرأة في إطار برنامج الإصلاح الزراعي ومن خلال القروض في القطاع الزراعي.

٣٣ - ومضى قائلاً إنه لكي تصبح تلك التدابير ناجحة، ينبغي أن تُرفع الجزاءات القسرية غير القانونية المتخذة من جانب واحد لأنها تؤذي الفئات المحرومة اقتصادياً. وأعرب في الختام عن تأييد بلده لإنشاء كيان جنساني مركّب، شريطة أن يكون له وجود قوي في الميدان لدعم البلدان في تنفيذ التزاماتها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتفق والأولويات الوطنية. وأكد على أنه لا ينبغي التضحية بالبرامج المتعلقة بالمرأة في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

٣٤ - **السيد آرثر** (النرويج): قال إن النساء والفتيات في كثير من البلدان ما زلن على هامش المجتمع ومحرومات من حقوق الإنسان في مجالات الصحة والتعليم وملكية الأراضي والميراث، مما يجعلهن عُرضة للعنف وإساءة المعاملة. ويدفع السكان برمتهم الثمن من حيث التنمية الاقتصادية الحقيقية، حيث بيَّن تقرير التنمية البشرية الارتباط القوي بين المساواة بين الجنسين والنمو والازدهار.

٣٥ - وأشار إلى أن معدلات الالتحاق بالمدارس والإحصاءات الديموغرافية مؤشران واضحان: فتيات أقل عدداً من الأولاد يحضرن إلى المدرسة، ومن ثم فتيات أقل يتمتعن بطفولتهن. والفتيات غير مطلوبات أو لا يتم تغذيتهن أو إعطائهن الرعاية التي يحتجن إليها. وتموت النساء من مضاعفات الولادة بسبب نقص الرعاية الصحية الأساسية. وهدف الحد من وفيات النفاس كما ورد في الأهداف الإنمائية للألفية، يعاني من نقص التمويل ونقص الدعم. وأضاف أن ميزانية النرويج لعام ٢٠١٠ ستدعم مساعدتها الإنمائية بنسبة ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. كما تركز ثلث المعونة الثنائية للنرويج على سياسات النهوض بالمرأة.

٣٦ - وأردف قائلاً إنه حتى عندما حظيت البلدان بتشريعات ملائمة وسياسات تراعي الفوارق بين الجنسين، لا تزال الاتجاهات الراسخة للرجال عائقاً للتقدم. وينبغي اتباع عدد من الاستراتيجيات فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، بما في ذلك توفير الحماية والرعاية الطبية والمشورة القانونية وخدمات الدعم للضحايا، بل ينبغي تقديم الجناة للعدالة، وضرورة إشراك الأولاد والرجال في الجهود المبذولة لتغيير الاتجاهات والقوالب النمطية التي تكرس أوجه عدم المساواة.

٣٧ - وقال إنه على الرغم من التدابير المتخذة من جانب الهيئات الحكومية الدولية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تستمر الفجوة الواسعة بين المقاصد والنتائج. وتعني مراعاة تعميم المنظور الجنساني ضرورة أن تحظى الفتاة بحماية خاصة واهتمام محدد، حيث أن كونها وُلدت فتاة هو حرمان في حد ذاته. وينبغي توعية الأولاد بقضايا المساواة بين الجنسين في مراحل الحياة المبكرة. وأشار في الختام إلى أن النرويج تثني على الحملة العالمية للاتحاد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة. وأضاف أن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة تلقى طلبات في عام ٢٠٠٩ لتقديم

المساعدة مجموعها ٩٠٠ مليون دولار، غير أن الموارد المتاحة لدى الصندوق لا تتجاوز ١٢ مليون دولار. وتأمل حكومته أن تشهد تشغيل الكيان الجنساني المركّب الجديد بحلول صيف عام ٢٠١٠.

٣٨ - **السيد ويب** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الأمم المتحدة اتخذت مؤخراً خطوات هامة لتحسين حياة النساء والفتيات، بما في ذلك اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) في أيلول/سبتمبر الماضي لتعزيز الأدوات الموجودة لمعالجة العنف الجنسي بوصفها تكتيك للحرب ضد العنف واعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٨٩ (٢٠٠٩) الأسبوع السابق لزيادة دور المرأة ومساهمتها في حل النزاع وبناء السلام. وجاء التأييد الواسع لهذين القرارين دليلاً واضحاً على اعتراف المجتمع الدولي بالصلة بين صون السلام والأمن الدوليين ومنع العنف الجنسي ضد المرأة والتصدي له كوسيلة من وسائل الحرب وضرورة أن تصبح المرأة شريكاً كاملاً في صنع السلام.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجينغ عام ١٩٩٥، أسفر عن تغييرات في القوانين والاتجاهات والنتائج، وهناك وعي متزايد بوضع المرأة، كمسألة عالمية لا يمكن تجاهلها. ومن المستحيل أن يتحقق السلام والأمن والنمو الاقتصادي بدون مشاركة المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة. فالرجال والأولاد شركاء لهم أهميتهم في الجهود المبذولة لتمكين المرأة. وقد بيَّنت البحوث ارتباط الاستثمار في المرأة بالنتائج المواتية للنمو الاقتصادي والحكم الرشيد والتقدم الديمقراطي. كما قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقريراً في عام ٢٠٠٧ عن التكاليف الضخمة التي تتحملها المنطقة نتيجة الحواجز التي تعوق توظيف المرأة والفوارق بين الجنسين في مجال التعليم.

٤٠ - وأشار إلى أن المبادرات الأخيرة للقطاع الخاص تشمل شراكات لتحسين معيشة النساء والفتيات، شرعت فيها الأمم المتحدة وفرادى البلدان ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الأكاديمية. وكان هناك دعم من حلفاء غير تقليديين، من بينهم رجال وقادة دينيين. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بمناسبة حدث الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، قدم قادة العالم الدينيون تعهداً بالمساعدة في إيقاف العنف ضد المرأة. وشكَّل الأمين العام شبكة تضم قادة ذكور ممن يعملون على إزالة العنف ضد النساء والفتيات. ومع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة عشر لإعلان بيجينغ، من المهم النظر في وسائل لزيادة تلك الشراكات.

٤١ - وقال إنه ينبغي أن تُظهر الدول الأعضاء أيضاً إرادتها السياسية. ففي عام ٢٠٠٩، أنشأ رئيس الولايات المتحدة مجلس البيت الأبيض المعني بالمرأة والفتاة والذي يضم ممثلين لجميع الوكالات الاتحادية على مستوى مجلس الوزراء. كما تم إنشاء منصب السفير فوق العادة المعني بقضايا المرأة.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن الولايات المتحدة ترحب بالقرار الصادر بشأن إنشاء كيان جنساني مركَّب. وينبغي البدء في التخطيط لزيادة زخم الإصلاح، كما أن تبسيط العمل بشأن حقوق المرأة والمساواة في كيان واحد يتمشى مع المصلحة الأوسع في التأكد من أن الأمم المتحدة تستطيع الوفاء بولايتها. وينبغي مراعاة تعميم المنظور الجنساني في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. ولمواجهة التحديات العالمية المتشابكة بصورة متزايدة: الفقر والمرض وتغير المناخ والنزاعات، يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تحقيق تغيير حقيقي في حياة الناس حول العالم، وسيكون الكيان المركَّب الجديد جزءاً هاماً من تلك الرؤية الأوسع نطاقاً.

٤٣ - **السيدة جندي** (مصر): قالت إن اجتماع اليوم يصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشر للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وللإعداد للذكرى السنوية الخامسة عشر لإعلان ومنهاج عمل بيجينغ. ومن المهم تجديد جميع الالتزامات المقدمة للنهوض بالمرأة وتقديم تعهدات إضافية لدعم قدرات البلدان النامية على معالجة آثار الأزمات العالمية التي أثرت سلباً على وضع المرأة.

٤٤ - وأردفت قائلة إن الكيان المركَّب الجديد المعني بقضايا الجنسين سيكون نقطة انطلاق للتعامل مع قضايا المرأة بأسلوب موحد ومتماسك. وينبغي أن توفر الدول الأموال اللازمة لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما يجب على البلدان المانحة الوفاء بتعهداتها لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤٥ - وقالت إنه تم إنشاء مدارس صديقة للفتاة في ربوع البلد، لا سيما على مستوى التعليم الابتدائي الإلزامي. وتشمل الإنجازات الأخرى دعم تمكين المرأة السياسي على المستوى المحلي؛ وتخصيص ٦٥ مقعداً للمرأة في البرلمان الوطني؛ وإنشاء آليات للنظر في الشكاوى ومراكز تنسيق جنسانية في جميع المؤسسات الحكومية والوكالات والوزارات. كما تم زيادة عدد القاضيات، لا سيما في محاكم الأُسرة. كما تم منح الجنسية المصرية للأطفال من أُم مصرية أو أب مصري.

٤٦ - وأشارت إلى أن مصر، في عام ٢٠٠٩، خلال رئاستها لحركة عدم الانحياز، أنشأت مركز حركة عدم الانحياز للنهوض بالمرأة. واستضافت أيضاً الوكالة الجديدة لشؤون المرأة التي أنشأتها منظمة المؤتمر الإسلامي. كما شرعت منظمة المرأة العربية في مبادرات للمساواة بين الجنسين ولمحاربة الاتجار بالأشخاص. وحظيت الحملة الدولية بعنوان ''إنهاء الاتجار بالبشر الآن''، بدعم من المجتمع المدني والقطاع الخاص ومجتمع الأعمال، في مسعى أقرته كل من حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي.

٤٧ - **السيدة هوانغ تاي زانه انغا** (فييت نام): قالت إن وفدها يشعر بالغبطة إزاء التقدم الكبير الذي تحقق في زيادة الوعي العام حول العالم بأهمية القضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز دورها في صنع القرار السياسي والاقتصادي. ومن أجل التغلب على التحديات الباقية في هذا المجال، ينبغي زيادة تعزيز تعميم المنظور الجنساني في جميع استراتيجيات الأمم المتحدة وبرامجها، وفي برامجها الإنمائية بوجه خاص، ويجب أن تبذل الدول الأعضاء جهوداً إضافية لإدماج المنظور الجنساني في نظمها القانونية واستراتيجياتها الإنمائية وفي جميع سياساتها الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى.

٤٨ - وقالت إن الوعي العام في فييت نام تحسَّن كثيراً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ودور المرأة في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية، لا سيما في المناطق الريفية، بعد أن تم في عاميّ ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي، تنفيذ قانون للمساواة بين الجنسين وآخر بشأن منع العنف المترلي. وأضافت أنه لا ينبغي أن يقتصر ضمان تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة على تخصيص حصص لتمثيلها في مؤسسات الحكم، بل يجب أن يكون واضحاً قدرتها على المساهمة في صنع القرار. كما أن تعليم المرأة وتدريبها عنصر رئيسي في هذا الصدد، وقد بذلت حكومتها جهوداً كبيرة لضمان حصول المرأة والفتاة على التعليم على قدم المساواة وتخفيض معدل تركها المدرسة.

٤٩ - وأشارت إلى أن تمكين المرأة الاقتصادي يلعب دوراً حاسماً في تحقيق المساواة بين الجنسين. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تحسَّن الدخل وزادت فرص العمل كثيراً في فييت نام فيما يتعلق بالمرأة. كما تم تعزيز حصولها على

القروض، وتم على نحو فعال تنفيذ برامج ائتمان متناهي الصغر في كثير من الأقاليم كانت فيه المرأة هي المستفيد الرئيسي. ومن المأمول فيه أن تيسر الأمم المتحدة أيضاً الجهود المبذولة لتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً. وأثنت في الختام على مبادرة الأمم المتحدة لاستحداث نظام مؤشرات جنسانية برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتيح لصانعي القرار تتبع الأموال المخصصة للمشاريع التي تركز على المرأة.

٥٠ - **السيدة غوميز بوستامانت** (البرازيل): أعربت عن ترحيب وفدها بحملة الأمين العام للأمم المتحدة التي تدعو إلى الاتحاد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، والتي تتيح محفلاً لتعبئة الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضافت أن البرازيل تحرز تقدماً مطرداً نحو النهوض بالمرأة من خلال مجموعة من السياسات والخطط والبرامج الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ومكافحة العنف ضد المرأة، بمشاركة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٥١ - وأضافت قائلة إن تلك التدابير تعالج مسائل من بينها استغلال المرأة جنسياً والاتجار بالشابات والفتيات، وحماية حقوق الإنسان للنساء السجينات، وكذلك حماية الحقوق الجنسية والإنجابية وحقوق الأُمومة، والإجراءات التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً، كالنساء الريفيات، والنساء من السكان الأصليين والنساء من أصول أفريقية. أما سَنّ قانون مكافحة العنف (Maria da Penha)، الذي يساعد النساء ضحايا العنف على التماس الدعم وتقديم الجناة إلى المحاكمة، فإنه يمثل تقدماً رئيسياً في كبح جماح العنف ضد المرأة. وحصل أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ امرأة على الدعم في هذا السياق منذ عام ٢٠٠٦.

٥٢ - وقالت إن البرازيل نفذت خطة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والتي تركز على منع الاتجار وتقديم الجناة للمحاكمة. غير أنه، لما كان ضحايا الاتجار الرئيسيين من النساء صغيرات السن والفتيات من أفقر المناطق، فإن البلدان المتقدمة النمو - المقصد الرئيسي للضحايا من النساء - لها أيضاً دور هام للقيام به في إنهاء هذه المشكلة. وأضافت أن الحكومة قلقة أيضاً بشدة من جرَّاء تأنيث فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولديها برامج محددة للحد من تعرّض النساء والمراهقات لفيروس نقص المناعة البشرية، وهي تقدم العلاج لجميع أولئك المحتاجين إليه، بما في ذلك من خلال الحصول المجاني والعام على العقاقير.

٥٣ - وطالبت بزيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية، بما في ذلك الوظائف العليا في الحكومة. ورحبت بإنشاء كيان جديد مركَّب يخضع لمسؤولية الأمين العام المباشرة بموجب قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣. وأضافت أن هذه الهيئة تحتاج إلى تمويل كاف وثابت لتكون فعالة، بما في ذلك من خلال الموارد الجاري تخصيصها حالياً عن طريق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للمكاتب الإقليمية، والآليات الملائمة لضمان إشراف الدول الأعضاء على أنشطة الكيان المذكور.

٥٤ - **السيدة عبد الرحمن** (السودان): قالت إن الاستقرار الذي حققه اتفاق السلام الشامل مكَّن المرأة السودانية، التي اكتسبت الحق في التصويت في عام ١٩٥٤ والحق في الترشح للانتخابات في عام ١٩٦٤، من الفوز بنسبة ٢٥ في المائة من مقاعد الجمعية التشريعية في عام ٢٠٠٨. وهي تشغل حالياً ١١ في المائة من المناصب القيادية العليا في الخدمة المدنية و ٦,٨ في المائة من المناصب الوزارية الاتحادية و ٨ في المائة من مناصب وزراء الدولة و ١٨,٦ في المائة من المقاعد في الجمعية الوطنية. وفي الخدمة المدنية، تشغل المرأة ٢٢ في المائة من الوظائف الإشرافية المتوسطة و ٦٦ في المائة من جميع

وظائف السكرتارية الإدارية. أما في القطاع الخاص، فإن للمرأة حرية تملّك المشاريع التجارية والمشاركة فيها، حيث تصل نسبة مشاركة المرأة إلى ٥٤ في المائة.

٥٥ - وأضافت قائلة إن الدولة، إيماناً منها بالدور الرائد للمرأة في بناء المجتمع وأهميتها في الإنتاج، لا سيما في المناطق الريفية، قد أنشأت لجنة وطنية للنهوض بالمرأة، ولتيسير مهمة اللجنة، صاغت سياسة وطنية أساساً لمراعاة تعميم المنظور الجنساني وتحسين الرعاية الصحية وتشجيع وتيسير الزواج لتعزيز الممارسات الصحية والتماسك الأُسري والمساعدة في منع الطلاق الناشئ عن الفقر. وتوجد سياسة وطنية ترمي إلى تضييق الفجوة في التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق تعليم أساسي شامل لكلا الجنسين على السواء بحلول عام ٢٠١٥ وزيادة التعليم المهني والتقني وفرص التدريب للفتيات مما أتاح زيادة بنسبة ٣٥ في المائة في مشاركة المرأة في سوق العمل. ولتحسين حالة المرأة الريفية، فتحت الحكومة منافذ لتصدير منتجاتها، بينما تسعى الخطة الوطنية لتمكين المرأة لشمول مزيد من النساء بالضمان الاجتماعي. كما تم تعزيز القوانين الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة، وأُنشئت وحدة داخل وزارة العدل لرصد الجهود المبذولة لمكافحة مثل هذا العنف، تشمل مناطق النزاع.

٥٦ - وقالت إن المرأة قامت بدور فعال في بناء السلام في شرق السودان وكذلك في الجنوب. ونتيجة لذلك، صعدت المرأة إلى تقلّد مناصب مرموقة، حيث شغلت إحداهن منصب مساعدة رئيس الجمهورية. وهذا الاتجاه واضح من مسار عملية السلام منذ مؤتمر أوسلو للمانحين، الذي تم في أعقابه إنشاء مركز المرأة للسلام والتنمية لتنسيق جهود المرأة في بناء السلام، حيث تقوم المرأة حالياً بدور مساو في الأهمية لدور الرجل في إقامة السلام في دارفور. وأضافت أن للسودان تراث ثقافي ونظام للقيم يؤكد على المساواة والعدل بين الجنسين وأهمية دور المرأة في بناء الأُمة. ولذلك فإن الدستور الانتقالي يضمن بالكامل حقوق المرأة، بما في ذلك الحق في المساواة في الأجر وفي مزايا العمل الأخرى.

٥٧ - وأردفت قائلة إن المساعدة الدولية لا تزال أساسية لتحقيق هدف تمكين المرأة، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية وإنهاء العنف ضدها والحفاظ على كرامتها. أما دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مساعدة البلدان على تحقيق ذلك الهدف وغيره من أهداف الألفية في إطار منهاج عمل بيجينغ، فإنه جدير بالثناء، وكذلك دوره الرائد في بناء القدرة في بلدان نامية كثيرة، من بينها السودان. وأثنت كذلك على تعاون الصندوق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في منع انتشار الإيدز وتحقيق أهداف الأمم المتحدة في تمكين المرأة. وحثت جميع الشركاء والمانحين على مضاعفة تبرعاتهم للصندوق لدعم ما يقوم به من عمل في تحسين وضع المرأة وإنهاء العنف ضدها في كل مكان.

٥٨ - ومضت قائلة إنه على الرغم من المكاسب التي تحققت، زادت التحديات للنهوض بالمرأة، لا سيما المرأة الريفية، بالنظر إلى الأزمات التي تواجه العالم، مما يجعل من الضروري أكثر من ذي قبل أن تفي البلدان المانحة بالتزاماتها المتفق عليها، وأن تعفو عن ديون أقل البلدان نمواً وترفع الجزاءات المتخذة ضد البلدان النامية، بما فيها السودان. كما أنه من الضروري إيقاظ ضمير العالم إزاء معاناة النساء اللاتي يجري انتهاك حقوقهن تحت الاحتلال في فلسطين وحثّ المجتمع الدولي على العمل من أجل الحفاظ على حقوقهن وكرامتهن.

٥٩ - **السيد بورغ** (مالطة): قال إنه في حين يتفق وفده مع ما جاء في بيان الاتحاد الأوروبي، فإنه يرغب في أن يؤكد على أن أي موقف يُتخذ أو توصية يتم تقديمها بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والحقوق الجنسية لا ينبغي أن تنشئ أي التزام على أي طرف

لاعتبار الإجهاض شكلاً مشروعاً من أشكال حقوق الصحة الإنجابية أو خدماتها أو سلعها. وبهذا المعنى، لا ترى حكومته أن مصطلحات ''الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية''، و ''الحقوق الإنجابية''، و ''خدمات الصحة الإنجابية''، تعني الإجهاض أو فرض تلك الممارسة على مالطة أو على دستورها. ويعتبر التشريع الوطني إنهاء الحمل من خلال الإجهاض العمدي عملاً غير قانوني ولا يعترف بالإجهاض كتدبير من تدابير تنظيم الأُسرة.

٦٠ - وأضاف قائلاً إن مالطة ملتزمة بالنهوض بالمرأة في جميع مجالات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وقد اتخذت تدابير لإدماج المنظور الجنساني في استراتيجياتها الإنمائية. كما أن مراعاة المنظور الجنساني يمثل أولوية لحكومته وتم تعزيزه في إطار جدول الأعمال الوطني لضمان تكافؤ الفرص في تطوير جميع قوانينها وسياساتها وبرامجها وتطبيقها وتحليلها ورصدها. كما تعزز مالطة النهوض بالمرأة، بتمكينها، على سبيل المثال، من المشاركة في سوق العمل ومعالجة حالة الأشخاص الذين يتعرضون لمخاطر الفقر ومساعدة كل من المرأة والرجل ممن يعانون من العنف.

٦١ - وقال إن دستور مالطة يكفل مساواة المرأة بالرجل في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية وتم سَنْ عدد من القوانين لحماية حقوق المرأة وتقديم الدعم والتأييد لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، تم تعديل قانون الأُسرة لمنح الزوجين كليهما حقوقاً ومسؤوليات متساوية إزاء أطفالهما وإدارة الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج، ويجري زيادة التوعية بالمساواة بين الجنسين من خلال التعاون مع مختلف الهيئات، بما فيها نقابات العمال والمنظمات غير الحكومية النسائية.

٦٢ - وأشار إلى أنه في سياق التباطؤ الاقتصادي العالمي اعتمدت حكومته تدابير تشمل الجنسين لحفز الاقتصاد والتزمت بتلبية الاحتياجات الطارئة للأُسر والمستخدمين وشركات الأعمال. وشملت هذه التدابير حوافز مالية للعاملات تستهدف تشجيع النساء على المشاركة في سوق العمل وخدمات رعاية الطفل وتوفير ترتيبات عمل مرنة والتصدي للممارسات والسياسات التمييزية في تقديم السلع والخدمات في الإدارة الحكومية. كما تجري الحكومة بحوثاً عن العقبات التي تعوق مشاركة الأُنثى في سوق العمل وفي صنع القرار وعن تأثير نوع الجنس على القدرة على مباشرة الأعمال الحرة، بغية صياغة السياسات في المستقبل.

٦٣ - **السيدة هالينغ** (ميانمار): قالت إن قانون بلدها التقليدي ودساتير الدولة المتعاقبة تضمن تساوي المرأة في الحقوق مع الرجل، و لم يتم مطلقاً تجاهل رفاه المرأة والنهوض بها. وأضافت أن حكومتها تسعى جاهدة لضمان استمرار تمتع المرأة بحقوقها دون عائق وقد تعززت قوة الدفع هذه بمساعدة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وكان من بين المنظمات المختلفة التي تقوم بدور هام في تعزيز تنمية المرأة في ميانمار لجنتها الوطنية لشؤون المرأة التي اضطلعت بأنشطة تستند إلى مجالات الاهتمام الاثنتا عشر الواردة في منهاج عمل بيجينغ واتحادها لشؤون المرأة، الذي ساعد في تنفيذ تلك الأنشطة، بما في ذلك خطة الائتمان الجزئي للمرأة المعوزة والتمويل الجزئي للنساء المتضررات من إعصار نارغيس.

٦٤ - وأضافت قائلة إن تقاليد ميانمار وثقافتها تؤكدان ضرورة حماية المرأة والفتاة من إساءة المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وهناك قوانين وتدابير لمنع هذا العنف وحماية ضحاياه. ومَن يوجد مذنباً فإنه يُسجن ويتجنبه المجتمع. ولا يمكن تصوّر وجود اغتصاب جماعي في ميانمار والادعاءات بأن هذه الحالات تجري مع الإفلات من

العقاب لا أساس لها من الصحة. كما تدعم ميانمار سياسة عدم التسامح إزاء العنف ضد المرأة والفتاة وتعمل لضمان تلبية الاحتياجات والأولويات الاجتماعية – الاقتصادية للمرأة. وأعربت عن ترحيب وفدها بالحملة العالمية للأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة.

٦٥ – وأشارت إلى أن ميانمار تعالج مسألة الاتجار بالأشخاص باستحداث إطار شامل يتضمن تعزيز التشريع وخطة عمل وطنية في هذا الشأن وزيادة التعاون على جميع المستويات. وكان التزامها واضحاً، على سبيل المثال، من خلال الجزاءات الشديدة الموقّعة على الجناة بموجب قانونها الجنائي وعملها كطرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ومشاركتها في عملية بالي الإقليمية بشأن تهريب الأشخاص، والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة. كما وقّعت حكومتها مذكرة تفاهم لتعزيز مواجهة متعددة القطاعات لمشكلة الاتجار بالبشر بمشاركة بلدان أخرى في المنطقة. وأضافت أنه يجري استعراض قوانين ميانمار الداخلية لتتواءم مع دستور الدولة الجديد والتزامات البلد بموجب الصكوك الدولية ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٦ – **السيد كورمان** (تركيا): لاحظ أن الصكوك القانونية الدولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والجهود الواسعة الانتشار للمجتمع الدولي بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، قد ساعدت على تحقيق التقدم نحو إزالة الحواجز التي تعرقل النهوض بالمرأة والفتاة مما يؤدي إلى زيادة الوعي بحقوق المرأة واحتياجاتها. وأكدت مختلف قرارات مجلس الأمن أهمية تمكين المرأة كعنصر رئيسي لتعزيز السلام الدولي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين تحقيقه لضمان المراعاة الشاملة لحقوق المرأة والتغلب على التحديات المتبقية، بما فيها تلك المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧ – ومضى قائلاً إنه لما كانت الإصلاحات المضطلع بها مؤخراً في تركيا قد أزالت جميع الحواجز القانونية التي تعوق المساواة بين الجنسين، فإن حكومته تركز على تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين. وفي هذا الصدد، خطت تركيا خطوات واسعة في تبسيط المساواة بين الجنسين بالعمل مع المجتمع المدني. ولما كانت حكومته تدرك أهمية رصد النتائج المتعلقة بالنهوض بالمرأة، فإنها أنشأت لجاناً خاصة لمعالجة المسائل المتصلة بالصحة والتعليم والاقتصاد والبيئة والفقر وحقوق الإنسان للمرأة؛ وأنشأت في آذار/مارس من هذه السنة لجنة برلمانية معنية بتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

٦٨ – وقال إن حكومته وضعت خطة عمل بمشاركة من المجتمع المدني لمكافحة العنف المترلي ضد المرأة وستوضع موضع التنفيذ في عام ٢٠١٠، ويجري القيام بحملات لزيادة الوعي بمساعدة من وسائط الإعلام الجماهيري والجامعات والإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وتساعد تركيا في زيادة التوعية بقضايا المرأة على الصعيد العالمي كما يتجلى في استضافتها مؤتمر دولي قادم بشأن المرأة.

٦٩ – **السيدة بيريز ألفاريز** (كوبا): قالت إن الزيادة في تأنيث الفقر في أرجاء العالم لا تزال موضع قلق بالغ على الرغم من التقدم المحقق في تنفيذ منهاج عمل بيجينغ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتشمل العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق منهاج عمل بيجينغ والأهداف الإنمائية للألفية تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية والنتائج السلبية لبرامج التكيف الهيكلي والدَيْن الأجنبي لبلدان الجنوب وركود مفاوضات التجارة الدولية في جولة الدوحة.

٧٠ – وأضافت قائلة إنه بدون التنمية المستدامة ونظام دولي عادل ومنصف يرمي إلى القضاء على الفقر، لن تتحقق

مطلقاً المساواة التامة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتقتضي معالجة أوجه الإجحاف تلك وضع نهاية للعلاقات التجارية غير المتكافئة والاختلال في استغلال الموارد الطبيعية والتضخم والإنفاق العسكري غير المعقول. كما ينبغي استبدال نظام النقد الدولي وإلغاء الدَيْن الأجنبي لبلدان الجنوب.

٧١ - وأشارت إلى أن القضاء على العنف ضد المرأة يقتضي أيضاً القضاء على التدابير القسرية من جانب واحد. وفي هذا الصدد، فإن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب واحد على كوبا من حكومة الولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن يشكل عملاً من أعمال الإبادة وأحد الأعمال الرئيسية للعنف الذي تعاني منه المرأة والفتاة الكوبية. واستنكرت أيضاً معاناة أُمهات وزوجات وأطفال الكوبيين الخمسة الذين ما زالوا ينفذون أحكاماً ظالمة وتعسفية بالسجن في الولايات المتحدة لمدة ١٠ سنوات لاستنكارهم الأفعال الإجرامية ضد كوبا التي ارتكبتها فئات إرهابية تعمل من أراض داخل الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، تطلب حكومتها من حكومة الولايات المتحدة أن تصدر على الفور تأشيرة دخول لأغراض إنسانية لتمكين أدريانا بيريز أوكونور، زوجة أحد المحتجزين الخمسة، غيراردو هيرناندیز نورديلو، لزيارة زوجها. وقد رفضت السلطات في الولايات المتحدة عشر مرات منحها تأشيرة لزيارته منذ احتجازه تعسفياً في عام ١٩٩٨.

٧٢ - وقالت إن كوبا ظلت تعمل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبل اعتماد منهاج عمل بيجينغ وكانت من أوائل الدول التي صدَّقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، تشغل المرأة حالياً أكثر من ٤٠ في المائة من المقاعد في برلمان كوبا. وستواصل كوبا أيضاً العمل بنشاط بشأن مسألة تحقيق الاتساق في الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي في الوقت نفسه أن تفهم البلدان الغنية أن آثار الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية تتجاوز جيداً قدرة بلدان الجنوب التي تعاني من نقص التنمية. ويلزم إيجاد حلول فورية، وفضلاً عن ذلك فإن الحق في التنمية حاسم أكثر من أي وقت مضى للنهوض بحالة المرأة في بلدان الجنوب.

٧٣ - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن بلدها يعالج قضايا المرأة بصورة شاملة. واستراتيجيته العامة بشأن الأُسرة، الوحدة الأساسية للمجتمع تتضمن خطة وطنية للنهوض بالمرأة. وامتدحت جهود المجتمع الدولي للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ودعت الأمم المتحدة إلى تنسيق جهودها لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة بشأن هذه المسألة. وأضافت أن المجلس الأعلى لشؤون الأُسرة، في قطر، أجرى استعراضاً شاملاً للقوانين الوطنية المتعلقة بالعنف المترلي وقدم معلومات عن التدابير التي اتخذتها الدولة لمعالجة العنف ضد المرأة من أجل قاعدة بيانات الأمين العام عن العنف ضد المرأة.

٧٤ - وأشارت إلى أن الخط الساخن الذي أنشأته مؤسسة وطنية لحماية النساء والأطفال الذي يقدم المشورة القانونية المجانية للضحايا، والمساعدة القانونية في المحاكم، قد ثبت نجاحه في رصد الحالات وتوفير المتابعة بالتنسيق مع الوكالات الوطنية لمعالجة المسائل الصحية والجنائية والقضائية. وعلى الصعيد الدولي، استضافت مدينة الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حلقة دراسية دولية عن العنف ضد المرأة وتأثيره على الأُسرة، بمشاركة من وكالات الأمم المتحدة.

٧٥ - وأضافت قائلة إن قطر اتخذت مجموعة من التدابير لمعالجة العنف ضد النساء العاملات المهاجرات، بما في ذلك تقديم معلومات من أجل تقرير الأمين العام عن الإجراءات الوطنية، بغية تعزيز الأُطر القانونية لمعالجة تلك المسألة والاتجار بالبشر، ومن خلال الآليات المؤسسية التي تتناول

سُبُل المنع والحماية والمساعدة فيما يتعلق بمثل هذا العنف. كما يقدم العديد من الوكالات الوطنية التدريب إلى أولئك العاملين مع الضحايا، في جملة أمور، من بينها تعريفهم بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٧٦ - وقالت إن قطر، بالإضافة إلى ذلك، تشارك في تعاون ثنائي بشأن العمالة، وتواصل تقديم معلومات إلى مؤسسات الأمم المتحدة المعنية. كما انضمت قطر إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وستواصل جهودها لتعزيز تمكين المرأة كهدف استراتيجي على الصعيدين الوطني والدولي. وطلبت في الختام أن تولي تقارير الأمين العام ذات الصلة اهتماماً خاصاً بمحنة النساء وأُسرهن التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي وضرورة إيجاد حلول عاجلة لمحنتهن.

٧٧ - **السيد راستام** (ماليزيا): قال إن المرأة تلعب دوراً هاماً في جميع مجالات المجتمع وإن جميع البلدان مسؤولة عن ضمان استطاعة المرأة تحقيق إمكاناتها في أي مجال معلوم. كما يجب تعزيز استمرار ترسيخ مفهوم جنساني في السياق الدولي. ويلزم أن تزيل الدول القيود التي تعوق التنفيذ التام لإعلان بيجينغ وغيره من الصكوك المتفق عليها دولياً. وأضاف أن القوالب النمطية الجنسانية لا تزال حواجز فعلية تعوق الهدف العام للنهوض بالمرأة، والحال كذلك، فإن المناقشة الموضوعية بين المجتمع الدولي قد تكون عسيرة بالنسبة لصانعي السياسات وغيرهم شأن الممارسة الفعلية.

٧٨ - وأضاف قائلاً إن ماليزيا تؤيد الجهود الرامية إلى قيام توازن جنساني داخل منظومة الأمم المتحدة وتدعم حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة. وأشار إلى أن حكومته تتبع سياسة عدم التسامح إزاء ذلك العنف وتعتمد نهجاً كلياً في معالجته، بما في ذلك عن طريق إزالة الإفلات من العقاب ومقاضاة الجناة وكذلك تقديم الحماية وإعادة التأهيل للضحايا. ومافتئت منذ عام ٢٠٠٣، تنفذ برامج للمساواة بين الجنسين ومشاريع في هذا الشأن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي تعترف بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في استكمال الجهود الحكومية، كما يتضح من تمويلها المنظمات غير الحكومية لتنفيذ أنشطة وبرامج للنهوض بالمرأة.

٧٩ - وأعلن أن ماليزيا ملتزمة بتحقيق حقوق الإنسان للمرأة وأنها أدخلت في هذا الصدد تغييرات في أُطرها القانونية والمؤسسية. كما أنها أحرزت تقدماً نحو تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، مع التحاق ٩٧ في المائة من الفتيات بالتعليم الابتدائي، وارتفاع نسبة التحاق الفتيات بالتعليم العالي إلى ٦٠ في المائة؛ وكذلك الحال فيما يتعلق بالهدف ٣، حيث تشكل المرأة حالياً أكثر من ٢٠ في المائة من رؤساء المصالح الحكومية، على سبيل المثال؛ والهدف ٥ بتخفيض وفيات النفاس من ٢,٨ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٥٧ إلى ٠,٣ في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن ماليزيا خطت خطوات واسعة في الحد من الملاريا والأمراض المعدية الأخرى كجزء من الهدف ٦، لا يزال الإيدز يشكل تحدياً، لا سيما في ضوء تأنيت ذلك المرض.

٨٠ - وشدد في الختام على ضرورة أن تصوغ جميع البلدان رسالة سياسية موحدة وقوية تركز على مجمل التحديات التي تمس البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء ليتسنى نجاح مختلف المناسبات التي ستجري العام القادم من أجل النهوض بالمرأة.

٨١ - **السيدة تير هار** (هولندا): تكلمت بصفتها ممثلة للمرأة الهولندية، فقالت إن النساء والفتيات هن الفئة الاستراتيجية الأفضل للتركيز عليها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر. وأضافت أن الرياضة

والنشاط البدني يلعبان دوراً هاماً في تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. فالمشاركة في الرياضة تتيح للمرأة تنمية قوتها الذهنية والبدنية، والثقة بالنفس واكتساب مهارات قيادية جديدة وتجلب المتعة لحياتها. وهو نشاط منخفض التكلفة وشاف يمكن تنفيذه بسرعة، كما أن الإشراف الجيد على الفتيات من جانب المدربين الرياضيين الملتزمين يمكن أن يساعد على زيادة المشاركة في المدرسة.

٨٢ - ومضت قائلة إن حكومتها تشجع الفتيات من أصول مهاجرة للمشاركة في الرياضة من خلال حوافز مالية مستهدفة. ومكّن ذلك مجموعة تضم ٧٠٠ امرأة مسلمة، تحت إدارة نسائية، من أن يصحبن وكلاء رئيسيين في مجتمعهن المحلي ووسيلة للربط مع مجتمعات محلية أخرى. وبيّنت الممارسة أن الرياضة وسيلة فعالة للمصالحة والتعامل مع الأزمات، كما تمكّن فريق لكرة القدم أُنشئ في هولندا بواسطة امرأة رواندية، من أن يساعد إناث من الهوتو والتوتسي نجون من مذبحة ١٩٩٤ في رواندا على التغلب على جراحهن ونسيان الماضي. وفي أفريقيا، تشكل المؤسسات الرياضية وسيلة مفيدة لتثقيف الفتيات بشأن قضايا كالوقاية من مرض الإيدز والرعاية والعادات الصحية والمسائل المتعلقة بالتصحاح، وهي أيضاً وسيلة لمنع زيادة انعزال الفتيات اللائي يتعين عليهن رعاية أفراد الأُسرة الذين يعيشون مع الإيدز. كما أنها سبيل من سُبُل التغلب على القوالب النمطية وقضايا المنزلة الاجتماعية والطبقية.

٨٣ - ووجهت الانتباه إلى المادة ١٣ (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار الجمعية العامة ١٣٥/٦٣ فيما يتصل بالرياضة واقترحت ضرورة أن تعترف الدول بدورة عدم الأمن في حياة المرأة والحاجة إلى تعزيز المشاركة والاندماج من خلال الرياضة، والاعتراف بتعرّض المرأة للعنف والتأثير الإيجابي للرياضة، والعمل على إيجاد حلول عملية لهذه المشاكل عن طريق الرياضة. ورحبت في النهاية بمبادرات المستشار الخاص للأمين العام بشأن الرياضة لأغراض التنمية والسلام وطلبت إلى اللجنة الثالثة المساعدة في وصول النساء والفتيات على قدم المساواة إلى الموارد وفرص المشاركة في الرياضة وتعزيز دور الرياضة في التعليم الابتدائي.

٨٤ - **السيد مرابط** (الجزائر): قال إن وفده يؤيد قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة الذي يتناول إنشاء كيان مركّب لتمكين المرأة. وأضاف أنه تحقق تقدم كبير في العالم بفضل الالتزامات الطموحة من جانب المجتمع الدولي من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق مؤتمر بيجينغ أساساً والأهداف الإنمائية للألفية بصورة رئيسية. ومع ذلك، سيكون للأزمة الاقتصادية المتعددة الجوانب مضاعفات وتأثيرات على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة سيتم الإحساس بها في القريب العاجل جداً على نحو غير متناسب من جانب النساء الريفيات الفقيرات اللاتي سيصبحن أول من يفقد أعمالهن غير المستقرة بالفعل أو الانزلاق في الاقتصاد غير النظامي وذلك سيجعلهن أكثر تعرضاً لسوء المعاملة والعنف والأمراض، بما في ذلك مرض الإيدز.

٨٥ - وأضاف قائلاً إنه من الضروري بالتالي إدماج منظور جنساني في أية إجراءات وطنية أو إقليمية أو دولية لمواجهة الأزمة وتخصيص أموال وموارد لتعزيز المساواة بين الجنسين ومساعدة المرأة على أن تصبح مستقلة ذاتياً. ورحب في هذا السياق بإعلان الدوحة. وأشار إلى أن الحالة غير المستقرة الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية تفرض عبئاً مزدوجاً على كاهل البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، حيث ينبغي إيلاء اهتمام خاص من خلال دعم السياسة الجنسانية للاتحاد الأفريقي وخطة العمل والاقتراح المتعلق بعقد المرأة الأفريقية.

٨٦ - وقال إن الجزائر تواصل بذل جهود كبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال دستورها المنقح، ورفع تحفظاتها على الفقرة ٢ من المادة ١٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعديل قانون الجنسية الجزائرية للاعتراف بالجنسية الجزائرية للأطفال المولودين من أُمهات جزائريات. وأضاف أن المرأة في الجزائر تقوم بدور رئيسي في تحقيق المساواة. ويواصل رئيس الجمهورية في الجزائر تعيين النساء في المناصب الرئيسية في حكومته ودعا إلى إنشاء لجنة لاقتراح مشروع قانون للمساعدة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الهيئات المنتخبة.

٨٧ - **السيدة جارتاردوتير** (أيسلندا): قالت إنه لما كانت المرأة تلعب دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجد روابط قوية بين تمكينها والحد من الفقر، فإنه يجب أن يكون النهوض بالمرأة محورياً في عمل الأمم المتحدة. وأضافت أن الحكومات تتحمل مسؤولية حماية النساء والأطفال من التمييز في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية. كما أن التعاون الدولي المتفق عليه مطلوب للمساعدة في مكافحة الاتجار بالنساء والفتيات حيث أن الكساد يهدد بتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، اعتمدت أيسلندا مؤخراً خطة عمل وطنية لمكافحة هذا الاتجار تشمل تدابير لحماية الضحايا.

٨٨ - ومضت تقول إن النساء والفتيات ما زلن عُرضة للعنف المستمر والخطير في جميع أنحاء العالم القائم على نوع الجنس، وما زلن أهدافاً وضحايا للظلم والاعتداء والعنف الجنسي في النزاعات المسلحة وفي حالات ما بعد النزاع. ومن ثم لا بد من التصدي على النحو الملائم للإفلات من العقاب على الأعمال الوحشية التي تُرتكب ضد النساء والأطفال. وأضافت أن حكومتها تؤكد من جديد التزامها القوي بالقضاء عاجلاً على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والأطفال.

٨٩ - وقالت إنه من المهم النظر إلى النساء كصاحبات حقوق وليسوا فئة ضعيفة، وأن نضمن لهن فرصاً متساوية ومشاركة متكافئة في صنع السياسات واتخاذ القرارات، لا سيما فيما يتعلق بالسلام وحل النزاعات. وأعربت، في هذا الصدد، عن الأمل في تعزيز الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ووجهت الانتباه أيضاً إلى مجموعة من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن ومن بينها القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وأشارت إلى أن أيسلندا ستعمل على تنفيذ تلك القرارات بالكامل وبتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحثت أية دول لم توقّع وتصدّق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك. وأعلنت في ختام كلمتها تأييد بلدها إنشاء كيان مركّب قوي تابع للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين برئاسة الأمين العام وحثت الأمين العام على المضيّ قُدماً بسرعة في هذا الشأن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.